الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2019/SR.3

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
29 August 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثانية عشرة

نيويورك، ١١-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بوستينن (نائب الرئيس بالوكالة) . . . . . (فنلندا)

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

(ب) مناقشات المائدة المستديرة:

'١' التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم *(تابع)* (CRPD/CSP/2019/2)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت إلى رئيس قسم إدارة الوثائق (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-09520 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد غابيغوس تشيريبوغا (إكوادور)، تولى رئاسة الجلسة السيد بوستينن (فنلندا)، نائب الرئيس بالوكالة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) **مناقشة عامة** *(تابع)*

١ - **السيد بيلفي** (سان مارينو): قال إن حكومة بلده ما برحت تعمل من أجل تنفيذ الاتفاقية باعتماد عدة تدابير قانونية، من بينها قانون إطاري يتعلق بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الاجتماعي وحقوقهم. وقامت لجنة سان مارينو المعنية بتنفيذ الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية مؤخرا بوضع خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تركز على الإدماج الاجتماعي والسياسي للأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة في التعليم وسوق العمل. وتعمل اللجنة أيضا على تعزيز جمع البيانات؛ وتحسين إمكانية الوصول من خلال إزالة الحواجز المعمارية؛ وتعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛ ووضع برامج للتدريب على القيام بتدخلات طارئة في حالات الكوارث الطبيعية بطريقة ملائمة للأشخاص الذين لديهم إعاقات بجميع أنواعها.

٢ - وتابع بقوله إن حكومة بلده، من منطلق اقتناعها بأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية والترفيهية وفي التسلية والرياضة لها أهمية قصوى في إدماجهم، قامت مؤخرا باعتماد قانون يشجع بشكل صريح مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والجسدية في الألعاب الرياضية من خلال توفير الخدمات وأماكن خالية من الحواجز وضمان مشاركة الرياضيين ذوي الإعاقة في الألعاب الأولمبية للمعوقين والألعاب الأوليمبية الخاصة.

٣ - **السيدة غاي** (السنغال): قالت إن حكومتها أطلقت خطة تركز على رأس المال البشري والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠٣٥. ومن أجل تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠١٠ قانونا يتعامل مع الإعاقة وفقا لنهج اجتماعي. واستعرضت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التقرير الأولي للسنغال بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في آذار/مارس ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، وفي إطار برنامج رائد يقدم المساعدة المالية والمادية للأشخاص ذوي الإعاقة، صدرت في البلد ٥٠ ٠٠٠ بطاقة مرقمنة من بطاقات ''تكافؤ الفرص''.

٤ - واسترسلت قائلة إن السنغال، في إطار تنفيذ المادة ٣٣ من الاتفاقية، أنشأت منصة تعاونية تكفل جهات التنسيق الوزارية من خلالها دمج قضايا الإعاقة في السياسات العامة. وفي هذا الصدد، وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، عقدت الحكومة في عام ٢٠١٩ حلقة عمل لجهات التنسيق بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك اجتماع مائدة مستديرة بشأن إحصاءات الإعاقة.

٥ - ومضت تقول إن هناك ثلاث خطوات رئيسية ينبغي اتخاذها من أجل كفالة الحماية الاجتماعية المثلى للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتمثل الخطوة الأولى في تعزيز الإطار السياسي للإشراف على السياسات العامة من خلال إقامة اجتماع رفيع المستوى يكون الهدف منه هو تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها. وتنطوي الخطوة الثانية على تعبئة الموارد لصالح خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتتمثل الخطوة الثالثة في إصدار ٤٠ ٠٠٠ بطاقة جديدة من بطاقات ''تكافؤ الفرص'' بحلول عام ٢٠٢١.

٦ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): قال إن المجلس الوطني للرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في بلده تولى الترويج لقواعد تنظيمية تكفل الحقوق وتضمن القضاء التدريجي على التمييز على أساس الإعاقة، منها مشروع قانون بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن منطلق الوعي بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من أوضاع غير مؤاتية في الوصول إلى التعليم، نفذت حكومة بلده برنامجا للتعليم الشامل للجميع يهدف إلى تيسير الوصول إلى التعليم وإتاحة فرص تعلم فعالة على جميع المستويات التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعرضين لمخاطر اجتماعية. فمن خلال البرنامج الوطني لمحو الأمية الذي يوفر التعليم للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والذهنية والحركية، تعلم أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ شخص القراءة والكتابة منذ عام ٢٠١٠. ونفذت الحكومة أيضا نظاما للحماية الاجتماعية استفاد منه أشخاص ذوو إعاقة يزيد عددهم عن ١ ٧٦٠ شخصا في المناطق الريفية و ٤٧٠ شخصا في المناطق الحضرية. ووضع المجلس الوطني للرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة مؤشرات للإعاقة أدمجتها المؤسسات المختصة في البرامج المتعلقة بالإعاقة. وقدم المجلس أيضا إسهامات في تصميم استمارة التعداد الوطني لعام ٢٠٢٠، بهدف جمع البيانات

المتعلقة بالإعاقة. وأخيرا، أُدرجت فئة الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن الفئات ذات الأولوية.

٧ - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن الاستجابة لتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة إدماجهم الاجتماعي يشكل لحكومته أولوية عليا. وتمشيا مع الأحكام ذات الصلة من الدستور الجزائري، وضعت الحكومة عدة سياسات واتخذت تدابير متنوعة لضمان تمتع جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بالمساواة أمام القانون ومنع التمييز ضدهم. علاوة على ذلك، سنت الجزائر مجموعة من القوانين التي تكفل تمكين ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الحصول على التعليم والوصول إلى سوق العمل؛ وتزيل العوائق التي تحول دون مشاركة الجميع بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتُشرك المجتمع المدني في النهوض بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتُلزم الدولة ومؤسساتها بتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بمنح مالية شهرية، وأشكال متنوعة من المساعدة الاجتماعية.

٨ - **السيدة كالاموينا** (زامبيا): قالت إن بلدها وضع إطارا تشريعيا متينا، من ضمنه قانون الإعاقة، من أجل كفالة التنفيذ الكامل للاتفاقية وتعزيز احترام الكرامة الأصيلة للأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة تمتعهم بحقوق الإنسان والحريات على قدم المساواة مع الآخرين. وتستند السياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وتعالج قضايا الفقر والبطالة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والمعلومات والتعليم والوقاية وإعادة التأهيل وإمكانية الوصول وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩ - وقالت إن زامبيا ما زالت تقطع أشواطا كبيرة نحو تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشمل ذلك إجراء دراسة استقصائية وطنية عن الإعاقة في عام ٢٠١٥ بهدف الاسترشاد بنتائجها في أعمال التخطيط والبرمجة المتعلقة بالإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عينت الحكومة جهات تنسيق لدمج قضايا الإعاقة في سياسات التنمية الوطنية وبرامجها. وبدعم من الشركاء، تلقت جهات التنسيق تدريبا في مجال التنمية المجتمعية الشاملة للجميع. وعُقد مؤتمر بشأن إعادة التأهيل المجتمعي في لوساكا في عام ٢٠١٨، دعا المشاركون خلاله الحكومات إلى ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الحكومية. وفي هذا الصدد، يواصل البلد إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الحماية الاجتماعية، مثل برامج التحويلات النقدية الاجتماعية، التي ظهر بالفعل أثرها الإيجابي.

١٠ - **السيدة سوافير** (المراقبة عن التحالف الدولي المعني بالخرف): قالت إن مهمة منظمتها هي ضمان احترام الأشخاص المصابين بالخرف وتقديرهم كأعضاء في المجتمع والدعوة إلى تمكين الأشخاص الـ ٥٠ مليون المصابين بالخرف في العالم من الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة على قدم المساواة مع غيرهم. وعلى الرغم من أن الخرف هو سابع أهم أسباب الوفاة على مستوى العالم، فإن المصابين بالخرف لا يحصلون على رعاية صحية شاملة أو إعادة تأهيل أو على غالبية الخدمات الصحية المساعدة الأخرى اللازمة لدعم استقلالهم وإدماجهم الاجتماعي. وبدلا من ذلك، فإن الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية دائمة يوضعون في مؤسسات ويعزلون عن الآخرين، وهو ما يتعارض مع حقوقهم.

١١ - وأضافت قائلة إن التجاهل المتكرر للبحوث المبنية على الأدلة في علاج الأعراض السلوكية والنفسية للخرف أدى إلى زيادة في استخدام الكوابح البدنية والكيميائية بدلا من تحسين الرعاية. كما أن وحدات الخرف الآمنة تنتهك العديد من الحقوق، بما فيها الحق في الحرية، وتتحول إلى ''قرى للخرف'' تعزل مجموعات من الناس على الآخرين. وفي سياق يُحرم فيه الأشخاص المصابين بالخرف من حقوق الإنسان بشكل منهجي يومي، يكون من الضروري كفالة عدم تركهم خلف ركب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - **السيدة العبد الله** (قطر): قالت إن الدستور والقوانين في قطر تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ أن قطر سنت قوانين تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية القانونية والضمان الاجتماعي والسكن والعمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والنفسية والتعليم، والوصول إلى الأنشطة الرياضية والثقافية. وتؤدي مؤسسات التضامن الاجتماعي العامة والخاصة دورا مهما أيضا في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وتزويدهم بالخدمات لضمان استقلالهم وكرامتهم، وكذلك مشاركتهم الفعالة في جميع مناحي الحياة.

١٣ - وأضافت قائلة إن قطر اعتمدت عدة سياسات ونفذت الكثير من البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من بينها السياسة السكانية ورؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. واعتمد مجلس الوزراء القطري مؤخرا قرارا بإنشاء لجنة وطنية معنية بشؤون النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، برئاسة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، وضعت هذه الوزارة برامج توفر خدمات إعادة التأهيل للأشخاص

ذوي الإعاقة، وتوعّي بحقوق هؤلاء الأشخاص، وتدرب مقدمي الرعاية لهم، وتدير قاعدة بيانات تُستخدم للمساعدة في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الوطنية الموجهة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتستثمر قطر بكثافة في التكنولوجيا المساعدة من أجل تقديم أفضل الخدمات والحلول التكنولوجية للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤ - **السيد دينه نهو هونغ** (فييت نام): قال إن حكومته أطلقت دراسة استقصائية وطنية واسعة النطاق بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، باستخدام أدوات تستند إلى المعايير الدولية لقياس الإعاقة. وستستخدم نتائجها المتعلقة بحالة إعاقة السكان والظروف الاجتماعية - الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في توجيه الخطط والسياسات الرامية إلى معالجة الحواجز وتشجيع المشاركة في المجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

١٥ - ومضى يقول إنه بالنظر إلى أن التغييرات الإيجابية في التصورات المتعلقة بقضايا الإعاقة هي نقطة الانطلاق على الطريق نحو مجتمع شامل للجميع حقا، فقد اضطلع بلده بمجموعة متنوعة من الأنشطة لتعزيز الوعي العام بسياسات الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم ومساهمتهم في المجتمع. وتستهدف هذه الأنشطة، التي تشمل دورات تدريبية وحلقات عمل ومؤتمرات، المسؤولين الحكوميين والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم وعامة الجمهور. وحددت الحكومة يوم ١٨ نيسان/أبريل ليكون هو يوم الإعاقة في فييت نام، الذي سيتم فيه تنظيم عروض فنية ومعارض وأحداث رياضية للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٦ - **السيد كورمان** (بلجيكا): قال إن حكومة بلده تعتزم تقديم تقريريها الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث بشأن تنفيذ الاتفاقية في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن الطريق نحو ضمان الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع لا يزال طويلا، فقد تم اجتياز بعض العلامات الهامة على هذا الطريق. وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، يجري العمل على تحديث بدل الإدماج المخصص للأشخاص ذوي الإعاقة، وطُلب من عدة جامعات تصميم أداة جديدة لتقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الدعم مع التركيز بدرجة أكبر على مشاركتهم في الحياة الاجتماعية. ومن أجل توفير حماية أفضل لحقوق النساء ذوات الإعاقة اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، يجري الاضطلاع بجهود لتدريب وتوعية المهنيين العاملين في مجالي الرعاية الاجتماعية والتعليم. وأُطلقت أيضا مبادرات عديدة لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الثقافة والرياضة والترفيه، وذلك على سبيل المثال من خلال تعزيز إمكانية الوصول في البنية التحتية السياحية من خلال تطبيق نظم لإصدار شهادات الاعتماد والمشاركة في مشروع بطاقة الإعاقة الأوروبية. وأخيرا، فقد سلّط الحدث السنوي المعروف باسم ''EnVIE d'amour'' الضوء على أهمية الحياة العلائقية والعاطفية والجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المساعدة تؤدي دورا حاسما في إتاحة القدرة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، إلا أن معظم الذين يحتاجون التكنولوجيا المساعدة لا يمكنهم الحصول عليها، لذا يلزم العمل على إزالة العقبات وضمان تكافؤ الفرص. وأضاف أن حكومة بلده مازالت تقر بأهمية إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة بطرق من بينها ضمان حصولهم على الموارد والخدمات، وقال إن الشمول مبدأ مكرس في دستور بلده. وقد سُنّت قوانين محددة لتعزيز النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتساهم سياسات وبرامج البلد القائمة منذ وقت طويل في مجال الرفاه أيضا في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

١٨ - وأضاف قائلاً إن خطة عمل بلده في مجال حقوق الإنسان بلورت رؤية في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، تركز بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل أهداف الخطة التوعية بمسائل الإعاقة في القطاع العام، وزيادة إبراز مسائل الإعاقة في وسائط الإعلام. وأردف قائلا إن سري لانكا تبذل قصارى جهدها لمعالجة الفجوات ومواجهة التحديات، بطرق من بينها تحسين حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم من خلال برامج تعليمية محددة الهدف بشكل أدق واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين مستوى الخدمات المقدمة إلى الطلاب ذوي الإعاقة. وقال إن سري لانكا ملتزمة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقية.

١٩ - **السيد آيت عزيزي** (المغرب): قال إن دستور المغرب وقوانينه تحظر أي تمييز على أساس الإعاقة. وقد اعتمدت الحكومة سياسات لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضعت برامج لضمان اندماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتمتعهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها سائر المواطنين. وأضاف أن المغرب سن قانونا لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، عملا بالاتفاقية. وأضاف أن السياسات العامة المتعلقة بالإعاقة تتبع نهجا متكاملا لضمان مشاركة

جميع الجهات صاحبة المصلحة والحصول على دعم منها. وقال إن الحكومة تعكف على إعداد برامج التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وبرامج الدعم الاجتماعي للأشخاص المصابين بالتوحد.

٢٠ - **السيد دولان** (مراقب عن اتحاد الإعاقة في أيرلندا): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم ينص على أحكام تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما يتبين من أن الأمم المتحدة اضطرت إلى إنشاء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦، عقب دعوة قوية ومتسقة من الحركة الدولية للإعاقة. وأضاف قائلا إن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمثلون أولوية ملحة بما فيه الكفاية بالنسبة للعديد من الدول، وأن الجهود التي تبذلها تلك الدول لإجراء التغييرات المطلوبة تتسم في كثير من الأحيان بأنها غير فعالة. واسترسل قائلا إن الطريقة التي تتم بها هيكلة الحكومات ودوائر الخدمات العامة تعرقل إحراز تقدم في حقيقة الأمر، نظرا لأن هيكلها التنظيمي لم يصمم على أساس العمل أفقياً لزيادة النتائج التي تركز على الإنسان إلى أقصى حد، بالرغم من توافر أفضل النوايا. ومن الضروري أن يعترف العديد من الدول بهذه العوائق ويواجهها، وينبغي أن تساعد الأمم المتحدة في حل المشاكل الناجمة عن انعدام الكفاءة.

٢١ - وقال إنه على الرغم من أن الجهود التي تبذلها أيرلندا تسفر عن نتائج متواضعة في كثير من الأحيان، فإن أيرلندا جادة في تنفيذ الاتفاقية، وتريد إحراز تقدم. وفي هذا الصدد، بذلت حكومة أيرلندا مؤخراً جهوداً لمعالجة المسائل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، بطرق من بينها إدراج منظور الإعاقة وتقييم الميزانيات للتأكد من تحقيقها للمساواة.

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(ب) مناقشات المائدة المستديرة:

'١' التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم (تابع) (CRPD/CSP/2019/2)

٢٢ - *ترأس حلقة الحوار السيد بوستينن (فنلندا)، نائب الرئيس بالنيابة، والسيد حسين (المجتمع المدني) بصفتهما رئيسين مشاركين.*

٢٣ - **السيد بوستينن** (فنلندا)، الرئيس المشارك: قال إن الثورة الرقمية الجارية بصدد إحداث تغيير جذري في الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويتواصلون مع بعضهم البعض. وسيكون التحول الناتج عنها مختلفا عن أي شيء عرفته البشرية سابقا. وتمتلك التكنولوجيات الجديدة إمكانات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية والإسهام في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تبرز أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار كوسائل لتنفيذها.

٢٤ - وأردف قائلا إنه بينما توفر الحلول التكنولوجية طرقا جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنها تطرح أيضا العديد من التحديات، لا سيما في مجال التكنولوجيات الرائدة الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي. وأشار إلى أهمية أن يكون هناك وعي بالمخاطر، بما في ذلك مخاطر فقدان الخصوصية. وأضاف قائلا إن الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي يمكن أن يتسببا في التمييز وتعزيز التحيزات الجنسانية وغيرها من التحيزات، سواء بالخطأ أو عن قصد. وينبغي اتخاذ تدابير لضمان الاسترشاد بمجموعة متنوعة من المنظورات في تطوير التكنولوجيات الجديدة.

٢٥ - ونبّه إلى وجوب أن يُتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى التكنولوجيا وجني ثمارها؛ فبدون الحصول على التكنولوجيا على قدم المساواة وبأسعار معقولة، سيستمر تعرضهم للتمييز بمعدلات متزايدة. وقال إن من المهم زيادة الوعي بفوائد التكنولوجيا من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. ولابد أيضا من تشجيع الدور الذي يقوم به هؤلاء الأشخاص بوصفهم منتجين وتعزيز استخدامات التكنولوجيا.

٢٦ - **السيد حسين** (المجتمع المدني)، الرئيس المشارك: قال إنه يجب أن تتاح لكل فرد فرصة متكافئة في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إنها تغيّر الحياة وتحدث تحولا في المجتمعات. وتساعد التكنولوجيا المساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على التغلب على التحديات المتعلقة ببيئاتهم. وأردف قائلا إن قدرته هو شخصيا على الحركة تحسّنت من خلال التكنولوجيا المساعدة وتمكنه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القيام بعمله المهني. وأضاف أن الأجهزة المساعدة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم من العيش بشكل مستقل والحصول على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. وأشار إلى أن الحصول على هذه التكنولوجيات حق أساسي لجميع هؤلاء الأشخاص وينبغي أن يكفله جميع الدول الأعضاء، بما يتمشى مع الاتفاقية. وأشار إلى أن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة حددت أيضاً إمكانية

تحسين سبل الحصول على التكنولوجيا المساعِدة باعتبارها مسألة مشتركة بين عدة قطاعات.

٢٧ - واسترسل قائلاً إن التكنولوجيا تتمتع بالقدرة على إقامة مجتمعات شاملة للجميع من خلال التوعية والقضاء على التمييز وتعزيز حقوق الإنسان. ولمواجهة الفجوة الرقمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجدر النظر في الكيفية التي يمكن بها تسخير التكنولوجيا المحلية المتاحة في المجتمعات المحلية في تلك البلدان، والكيفية التي يمكن بها تحديث التكنولوجيات الوسيطة، وكيفية نقل التكنولوجيا من مكان إلى آخر. ومن الضروري للغاية أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في الإنتاج والهندسة وريادة الأعمال لفتح المجال لتحقيق إمكانات التكنولوجيا ومعالجة الفجوة التكنولوجية والفجوة الرقمية. ويلعب التعاون الدولي دورا هاما في هذا الصدد على النحو المبين في المادة ٣٢ من الاتفاقية. ويمكن أن تساهم الأمم المتحدة في ذلك من خلال قيادتها والتزامها وتوحيدها لصفوف أصحاب المصلحة وتعبئتها للمجتمع الدولي.

٢٨ - **السيد بوستينن** (فنلندا)، الرئيس المشارك: قال إن المناقشة ستركز على تحديد العوائق التي قد تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التكنولوجيا والطرق التي يمكن بها للحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تحسن سبل حصولهم على التكنولوجيا من خلال التعاون. وسيتم أيضا النظر في التدابير التي ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف والجهات المنتجة للتكنولوجيا لزيادة توافر التكنولوجيات المساعدة وزيادة استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لها. وستكون هناك أيضا مناقشة بشأن الممارسات الجيدة في مجال التوعية بفوائد التكنولوجيا في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم وفي تعزيز الدور النشط والقيادي الذي ينبغي أن يضطلعوا به بوصفهم منتجين ومستخدمين للتكنولوجيا.

٢٩ - **السيدة ماتسينن** (المستشارة المعنية بإدماج منظور الإعاقة بوزارة خارجية فنلندا)، مشاركة في حلقة نقاش، تكلّمت عن طريق الاتصال بالفيديو، فقالت: إن الرقمنة والتطورات التكنولوجية تشكّل العالم والمستقبل. وإن حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الأجهزة التكنولوجية قد تحسّن مع استحداث مصممي المنتجات خاصيات مدمجة لتسهيل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التكنولوجيا. وأضافت قائلة إن انخفاض أسعار بيع الأجهزة المحمولة جعل شراءها أكثر يسرا بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي حين أن الهاتف الذكي لم يتم تصميمه ليكون بمثابة جهاز مساعد، فإن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنهم استخدامه كجهاز مساعد. واستدركت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم عادةً من بين الفئات الأكثر فقراً في مجتمعاتهم المحلية، حتى أن الأجهزة العادية تتجاوز حدود إمكانياتهم المالية في كثير من الأحيان.

٣٠ - واسترسلت قائلة إن النساء والفتيات ذوات الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينتمون إلى أقلية مهمشة تقل فرصهم في الحصول على التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات العمالة وتقلص فرص الحصول على التكنولوجيا. ويتفاقم هذا التفاوت بسبب بعض برامج الضمان الاجتماعي الوطنية التي توفر الأجهزة المساعدة لأغراض الدراسة والعمل في المقام الأول. وتابعت قائلة إن الخدمات المالية القائمة على الأجهزة المحمولة تقع ضمن مجموعة واسعة من الخدمات التي يمكن أن تحسن مستوى معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تؤدي إلى تمكينهم من خلال الوصول إلى الخدمات المالية. فهي تقضي على العائق المادي المتمثل في الذهاب إلى المصرف أو ماكينة الصراف الآلي. واستدركت قائلة إن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبات شديدة في الحصول على الأجهزة المحمولة اللازمة للحصول على هذه الخدمات واستخدامها. فعلى سبيل المثال، يعتمد المكفوفون وضعاف البصر على مساعدة الآخرين للتعامل مع الخدمات المالية المتنقلة، مما يجعلهم عرضة للاحتيال. وقد يصعب أيضاً التمييز بين العملات المختلفة وأسعار الصرف. ويؤثر مثل هذه التحديات بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والصمّ وذوي المستوى التعليمي المنخفض والمفتقدين إلى مهارات الحساب والقراءة الأساسية. واستجابة لهذه التحديات، بدأت أكبر جهة مقدمة للخدمات في شرق إفريقيا بتطوير حلول بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ - وأضافت قائلة إن تحويل البيانات إلى مورد عالمي يعني أن من المهم للغاية أن يتم جمع بيانات مصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم بشكل منهجي وإدراجها في مجموعات البيانات المستخدمة لأغراض البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص. وتحتوي البيانات الضخمة على تحيزات ضد ذوي الإعاقة، لكنها، على عكس التحيزات الجنسانية، لا تمثل ظاهرة معروفة. وتتطلب معالجة هذه المسألة فحص البيانات الموجودة وتحديد الطرق التي يمكن بها استخدام البيانات للتعريف بالأشخاص ذوي الإعاقة وعرض احتياجاتهم بطريقة تمثيلية لأغراض التطورات التكنولوجية في المستقبل.

٣٢ - وأضافت أن من شأن الرقمنة الشاملة للجميع أن تساعد البلدان على بناء قوى عاملة ماهرة وتساهم في التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي للأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص التعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحديد الاحتياجات والحلول التكنولوجية. وينبغي أن تكفل الدول الأعضاء أيضا إرساء المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بإمكانية الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات. وأردفت قائلة إنه ينبغي أن تجمع الحكومات بيانات مصنّفة حسب الإعاقة من خلال أدوات من قبيل المجموعة الموجزة للأسئلة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن، وأن تحلل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات البيانات القائمة وتحدد الفجوات والتحيزات الموجودة. وختمت حديثها قائلة إن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ينبغي أن تستخدم قابلية التشغيل البيني والتصميم العام (الملبّي لجميع الاحتياجات) والخاصيات المدمجة المتعلقة بإمكانية الوصول كنقطة انطلاق لتصميم منتجاتها وتطويرها.

٣٣ - **السيدة بلاسينسيا بوريرو** (الخبيرة الأقدم في الوحدة المعنية بالإعاقة والإدماج في المفوضية الأوروبية)، مشاركة في حلقة النقاش، قالت: إن تسهيلات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تواكب التقدم الحاصل على صعيد التكنولوجيا. ومن الضروري أن يتم التحوّل نحو بيئة تكفل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذه التكنولوجيات على قدم المساواة. وأردفت قائلة إن تعريف متطلبات إمكانية الوصول فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات والبنى التحتية يكتسي أهمية محورية في هذا الصدد. وينبغي أن تلزم هذه التدابير المسؤولين بإتاحة إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات والبنى التحتية وأن تحفز الامتثال وتكافئ عليه. وينبغي أن تشمل أيضا أحكاما متعلقة بالإنفاذ.

٣٤ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي اعتمد عددا من القوانين لضمان طرح منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها في السوق، وكفالة أن توفر السلطات العامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها في إطار تقديم خدماتها، وكفالة احترام مطلب تحقيق إمكانية وصول ذوي الإعاقة عند إنفاق الأموال المتاحة في صناديق الاتحاد الأوروبي الرئيسية. واستدركت قائلة إنه بينما لا غنى عن التشريعات، فإنها ليست كافية وحدها؛ فمن الضروري أيضا أن توضع معايير طوعية للتيسير على ذوي الإعاقة. وقد وضع الاتحاد الأوروبي بالفعل عدداً من هذه المعايير المصممة كي يتم تطبيقها على المستوى الدولي.

٣٥ - وتابعت بقولها إنه في حين أن إتاحة إمكانية الوصول منتشرة نسبيا في بعض المجالات، فإنها ما زالت ظاهرة نادرة فيما يتعلق بالأشكال الأحدث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية. ونظراً لتطور التكنولوجيا والمعدلات المتزايدة للملكية المشتركة لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن الواضح أنه يلزم مواصلة بذل جهود مشتركة لكفالة إمكانية الوصول. وقالت إن استدامة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتمد بشكل متزايد على برامج التدريب الفعالة للإخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقائمين على وضع المحتوى. وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بضخ استثمارات متواصلة وبذل جهود إضافية لكفالة تنفيذ نظام إيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون فعالا ويسهل الوصول إليه كجزء من استراتيجية الاتحاد المستقبلية في مجال الإعاقة.

٣٦ - **السيد ثرستون** (نائب الرئيس للشؤون للاستراتيجية والتنمية على الصعيد العالمي في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة)، عضو حلقة النقاش: قال إن المنظمة التي ينتسب إليها تعمل مع الحكومات على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة الاستعمال والإدماج الرقمي لدعم الجوانب التكنولوجية للاتفاقية. وهي تتولى أيضا إدارة الرابطة الدولية للمهنيين في مجال إمكانية الوصول والمبادرة العالمية للمدن الذكية للجميع.

٣٧ - وأشار إلى أن هناك تحولا رقميا يجري على الصعيد العالمي في قاعات الدراسة والمحاكم ونظم العدالة ونظم التصويت والعمليات السياسية. أما المدن على مستوى العالم، فتضخ استثمارات كبيرة في مجال التكنولوجيا، مما يؤثر على الخدمات الأساسية مثل النقل والسلامة العامة والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها. ويمكن للتكنولوجيا، بل ويجب عليها، أن تدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم. ولكن هناك حاجة إلى سياسات وبرامج وأدوات جيدة للمساعدة على ضمان أن يؤدي التحول الرقمي على الصعيد العالمي إلى زيادة الإدماج وأن يعزز الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، بدلا من جعل الفجوة الرقمية أسوأ بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. في الوقت الراهن، تبلغ نسبة البلدان في جميع أنحاء العالم التي لديها مواقع شبكية حكومية ميسورة الاستعمال لذوي الإعاقة ٤٠ في المائة فقط، ولا تلتزم المدن الذكية بمعايير التيسير

لذوي الإعاقة، ولا يتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متكافئة لإمكانية اللجوء إلى القضاء. والحكومات في أغلب الأحيان لا تكون على دراية بالمعايير العالمية أو تقرر عدم استخدام هذه المعايير التي تحدد المقصود بإمكانية الوصول بالنسبة لكل نوع من أنواع التكنولوجيا والإعاقة.

٣٨ - وقال إن الحكومات إذا التزمت بشراء التكنولوجيا الميسورة الاستعمال فقط، فإن ذلك سيكون له تأثير هائل على سوق التكنولوجيا وفي مجال تطوير تكنولوجيا تتسم على نحو متزايد بأنها ميسورة الاستعمال ومبتكرة. وأكد في هذا الصدد أنه يشعر بالأمل إذ يرى عددا متزايدا من البلدان في جميع أنحاء العالم تعمل على إدماج معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة الاستعمال في سياسات المشتريات كوسيلة لتعزيز الإدماج وحقوق الإنسان. وفي إطار مبادرة المدن الذكية للجميع، أنشئت مجموعة أدوات بلغات متعددة لمساعدة الحكومات والمدن والمحاكم والمدارس وأرباب العمل، ضمن جهات أخرى، على التأكد من أن الحلول التكنولوجية التي يقومون بشرائها واستخدامها تصلح للجميع.

٣٩ - **السيدة ناراسيمان** (الزميلة في مجال السياسات في مؤسسة LIRNEasia، وكبيرة الزملاء ومديرة برنامج في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة): قالت إن مؤشر تقييم حقوق إمكانية استخدام الوسائل الرقمية هو إطار لقياس التقدم الذي تحرزه الدول في تنفيذ الأحكام المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنصوص عليها في الاتفاقية. وقد استجاب للدراسة الاستقصائية المرتبطة بالمؤشر، التي تستند إلى إطار لرصد حقوق الإنسان، ١٢١ بلدا في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل نحو ٨٩ في المائة من سكان العالم، وكان من بين المستجيبين أشخاص من ذوي الإعاقة ومدافعون عن الحقوق وباحثون.

٤٠ - وأوضحت أن المؤشر يقيم التقدم المحرز في ثلاث فئات عريضة. وتشمل الفئة الأولى التزامات البلدان، بما في ذلك التصديق على الاتفاقية وتنفيذ قوانين مكافحة التمييز. وفي هذه الفئة، يبلغ المتوسط العالمي لدرجة الامتثال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية ٦٥ في المائة، وحُدّد فيها مجالان مثيران للقلق: الأول أن ٤٩ في المائة فقط من البلدان تدرج تعريفا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة الاستعمال ضمن قوانينها، والثاني أن ٣٥ في المائة فقط من البلدان أدرجت الأشخاص ذوي الإعاقة في التزاماتها المتعلقة بتقديم الخدمة الشاملة، الأمر الذي يعني أنه يجري تجاهل فرصة مهمة أمام البلدان لتمويل المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما الفئة الثانية فهي قدرة البلدان على تنفيذ تدابير إتاحة إمكانية استخدام الوسائل الرقمية، وبلغ المعدل العالمي للامتثال في هذه الفئة ٥٧ في المائة في المتوسط. وهناك ٢٣ في المائة فقط من البلدان لديها آلية قائمة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع السياسات؛ وتشارك نسبة ٤٠ في المائة فقط في الاجتماعات ومنظمات التنمية النموذجية؛ وتقدم نسبة ٣٧ في المائة فقط مقررات دراسية عن إمكانية الوصول أو التصميم العام في الجامعات الرئيسية، الأمر الذي يعني أن إمكانات بناء القدرات يجري تجاهلها. والفئة الثالثة هي التنفيذ الفعلي والنتائج المتحققة. فقد كشفت الدراسة الاستقصائية أن ٦٠ في المائة من البلدان ليس لديها أي سياسة معمول بها لتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة الاستعمال. وأفادت نسبة ٢,٥ في المائة فقط من البلدان بأن لديها سياسة ولكنها لا تنفذ، مما يعني أن معظم البلدان التي لديها سياسات اتخذت خطوات لتنفيذها. وتناولت الدراسة الاستقصائية التنفيذ في عشرة من مجالات التكنولوجيا الرئيسية، بما في ذلك التلفزيون والمواقع الشبكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة في مجال التعليم والكتب الإلكترونية. ويتراوح متوسط مستوى الامتثال في هذه المجالات بين ٣١ و ٤٨ في المائة.

٤١ - وأفادت بأن نتائج الدراسة الاستقصائية تسلط الضوء على أهمية تنفيذ السياسات، وهي الخطوة الأولى صوب حفز مشاركة العديد من أصحاب المصلحة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنفيذ عمليات بناء القدرات؛ واعتماد المعايير؛ وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. والحلول متاحة ولكن يلزم أن تُعتمد لضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من استخدام التكنولوجيا والمشاركة في الحياة اليومية. ومن الأمثلة على ذلك الحل الناجح Sugamya Pustakalaya، وهي مكتبة إلكترونية ميسورة الاستعمال في الهند تشكل ثمرة جهد مشترك بين الحكومة ومنظمات غير حكومية ومنظمة من القطاع الخاص.

٤٢ - **السيد الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الاقتصاد القائم على الابتكار قد ساعد بلده على الازدهار في عالم قائم على المعرفة ويتسم بالعولمة. ويعتقد البعض أن العالم الرقمي يقترب بسرعة، ولكنه في واقع الأمر قد وصل بالفعل، وتقوم الإمارات العربية المتحدة بتبني وتسخير هذا الواقع في طريقها نحو التقدم. وفي هذا السياق، يشكل الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات

المساعدة فرصا مهمة لإحداث تحول في الجهود الرامية إلى تحقيق الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٣ - وأضاف قائلا إن ما يقارب ٩٠ في المائة من سكان بلده يعيشون في مناطق حضرية، وإن التجربة أثبتت أن المدن يمكن أن تصبح محركات للابتكار والتنمية الشاملة للجميع. وأكد أن بلده ملتزم بالتالي بضمان أن تكون المدن ملبية تماما لمتطلبات التيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل من بينها استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وتُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحديد الثغرات وإيجاد حلول للمسائل التي تمتد من الاستدامة البيئية إلى السلامة وتعزيز رفاه المواطنين، بينما يُعاد تصميم الخدمات بحيث تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة فرصا متكافئة للحصول عليها وتوفير بيانات حية عن الأداء. وأعرب عن شعور الإمارات العربية المتحدة بالفخر لاستضافتها معرض إكسبو ٢٠٢٠، وأكد أنها تعمل على ضمان أن يكون المعرض هو الفعالية الأيسر من نوعها حتى اليوم للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٤ - **السيدة خيفريتش** (أوكرانيا): قالت إنه بفضل دعم حكومة بلدها والمنظمات المدنية، أنشأت ٢٥ في المائة من المدارس في البلد تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة منذ عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من العدوان العسكري الذي شنَّه الاتحاد الروسي ضد بلدها، فقد حقّقت الإصلاحات التعليمية تغييرات كبيرة من ناحية التعليم الشامل للجميع، ومشروع ''المدرسة الأوكرانية الجديدة''، واللامركزية، وتوفير الرعاية خارج المؤسسات. وأنشئت في عام ٢٠١٨ شبكة واسعة من مراكز الموارد المزودة بتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتاح لأكثر من ٩٠ في المائة من المدارس في البلد الآن الحصول على خدمة الإنترنت العالية السرعة؛ وقُدّمت دورات تدريبية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين؛ وأنشئت مختبرات جديدة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وتوفر المراصد المصغرة بالمدارس فرصا لرصد وتصوير الأجرام السماوية عن بعد؛ ولا يزال العمل جاريا على إدخال تقنيات التصوير الثلاثي الأبعاد للأجرام السماوية. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت مجموعات ''ليغو'' في الفصول الدراسية لبناء نظم روبوت للمساعدة في تدريس الإلكترونيات والبرمجة الحاسوبية. ويمكن طباعة أجزاء الروبوت على طابعات ثلاثية الأبعاد والتحكم فيها عن طريق الهواتف الذاكية، وتعمل الخدمات السحابية التفاعلية على تيسير التعلم المستقل. وقالت إن أوكرانيا تقوم بإعداد استراتيجية للتعليم الشامل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، الأمر الذي من شأنه أن يكفل المساواة بين الجميع في فرص الحصول على التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٥ - **السيدة المنصوري** (قطر): قالت إن ندرة الأدوات اللازمة لتطوير التكنولوجيا المساعدة وانخفاض مستوى جودتها وارتفاع تكلفتها، بما في ذلك حلول تحويل الكلام إلى نصّ والحلول المتعلقة بلغة الإشارة، تمثل تحديا أمام البلدان الناطقة باللغة العربية. ولمواجهة هذه التحديات، قامت حكومة بلدها، عقب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، بوضع برامج خاصة لسد الفجوة التكنولوجية. وفي هذا الصدد، أطلقت قطر أول بوابة إلكترونية للتكنولوجيا المساعدة في العالم العربي، وهي تسعى إلى زيادة عدد الحلول التكنولوجية المتاحة باللغة العربية من خلال تقديم المنح والجوائز والدعم التقني وبناء القدرات ورفع مستوى الوعي بأثر التكنولوجيا على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن ثمار الجهود التي اضطلعت بها قطر تطوير قاموس عربي للغة الإشارة يراعي الخصائص الثقافية للعالم العربي. ويجري العمل حاليا على إصدار قاموس عربي موحد للغة الإشارة يدعم جميع الحلول التكنولوجية للصم. وتستضيف قطر مؤتمرا سنويا للباحثين والمبتكرين والمهنيين لاستعراض آخر التطورات في مجال التكنولوجيا المساعدة.

٤٦ - **السيدة بالسيونايت** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي للصم): قالت إن منظمتها تعتقد اعتقادا قويا أنه عند قيام المصممين بتطبيق التصميم العام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخصائص تناسب المستخدمين الصم، مثل الاهتزاز المخصص، والتنبيهات المرئية، ولغة الإشارة، وخيارات التدوين الآني والترجمة، يتعيّن عليهم أن يتعاونوا مع أشخاص من الصم ومع الخبراء بدءا من المراحل الأولى وطوال مراحل عملية التطوير من أجل تحديد العوائق المحتملة وتجنّبها وتقديم منتجات مفيدة حقا للمستخدمين. وحثت الحكومات على ضرورة العمل مع منظمات الصم على وضع السياسات. وقالت إن الدول الأطراف في الاتفاقية ينبغي أن تعمل على ضمان أن تكون خدمات الاتصالات الهاتفية وخدمات الطوارئ ميسورة الاستعمال من البداية إلى النهاية عن طريق الاتصالات النصية أو المرئية الآنية. وعند مشاهدة المحتوى السمعي البصري في التلفزيون وعلى شبكة الإنترنت وخدمات الفيديو عند الطلب، ينبغي أن يتمكن المستخدمون الصم من اختيار لغة الإشارة أو الترجمة أو كتابة النص على الشاشة بلغاتهم المفضلة.

٤٧ - وأكدت أن التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيات المساعدة والتكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، تقوم بدور رئيسي في تيسير المشاركة الكاملة والمتساوية للصم في المجتمع. وأشارت إلى ضرورة الاستثمار في البحث في مجال التكنولوجيات والنظم الجديدة وتصميمها وتطويرها وإنتاجها وتوزيعها للتأكد من توافرها بتكلفة ميسورة. وبالإضافة إلى ذلك، حثت خبراء الصم والخبراء في مجال التدابير التيسيرية الخاصة بالصم على المشاركة في وضع وتحديث المعايير والسياسات والعمل مع دوائر الصناعة لضمان التنفيذ الصحيح للمعايير والسياسات القائمة الرامية إلى دعم تطوير الممارسات الابتكارية الميسورة الاستعمال.

٤٨ - **السيدة هانز** (المراقبة عن مركز شانتا التذكاري لإعادة التأهيل): قالت إن النساء ذوات الإعاقة يُستبعدن من مجال التكنولوجيا، ويبدأ هذا الاستبعاد من مرحلة المدرسة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى كون المرأة غير ظاهرة في المشهد بشكل بارز، وانخفاض إمكانية التنقل، والقوالب النمطية. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوت بين الجنسين في التعليم قد جعل من الصعب بشكل خاص على النساء ذوات الإعاقة الوصول إلى التكنولوجيا ووظائف التكنولوجيا المتقدمة. ولهذا، يجب على الحكومات تنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات محددة للتأكد من أن النساء ذوات الإعاقة يصلن إلى التكنولوجيا. ويجب على الدول كذلك أن تتخذ تدابير خاصة لكفالة حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف الجنساني. ولتحقيق هذه الأهداف، من الضروري توفير بيانات مصنفة وإدراج هذه التدابير في الميزانيات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعمل الدول مع النساء ذوات الإعاقة والمنظمات الممثلة لهن في إيجاد بيئات وتكنولوجيات مواتية للمرأة.

٤٩ - **السيد هيرناندير مايا** (المكسيك): قال إن المناقشات المتعلقة بالتكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعقد في توقيت مناسب للغاية. وأشار إلى أن بلده اعتمد قانونا اتحاديا بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث يعزز تكافؤ الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، تتاح خدمات الترجمة على الشاشة والدبلجة ولغة الإشارة لضمان إمكانية اطلاع الأشخاص الذين يعانون من صعوبة في السمع على أكثر البرامج الإخبارية شعبية في البلد. ومن أجل تعزيز تنفيذ القانون، استحدث المعهد الاتحادي للاتصالات السلكية واللاسلكية مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الميسورة الاستعمال لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز وصولهم إلى الخدمات. ويحدد القانون أيضا التزامات على شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية للتأكد من أن مواقعها الشبكية ومعداتها وخدمات العملاء التي تقدمها ميسورة الاستعمال.

٥٠ - وقال إن المكسيك اعتمدت سياسة شاملة لتعميم التكنولوجيا الرقمية وأنشأت لجنة لتطوير الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الأحكام المتعلقة بإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للمعايير الدولية لإمكانية الوصول. ومن المتوقع أن تتبع أجهزة الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال تلك الأحكام في تصميم التطبيقات والمواقع الشبكية والمحتوى الرقمي. وبدأ من ثم تشغيل بوابة إلكترونية شبكية للحكومة الإلكترونية ميسورة الاستعمال تتيح لأكثر من ٢,١ مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة إنجاز العمليات الإدارية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتكنولوجيا، والرقمنة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن حكومة بلده تدرك أنه يلزم بذل جهد أكبر في تلك المجالات، ولذلك أعرب عن ترحيبه بالأمثلة التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش على الممارسات الجيدة التي تضطلع بها الدول لإزالة العوائق التي تعرقل الوصول إلى التكنولوجيات.

٥١ - **السيدة بارون** (أيرلندا): قالت إن التشريع الوطني لبلدها يتضمن تعريفا للتصميم العام ينطبق على تصميم البيئات المبنية والمنتجات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المهم في هذا الصدد إشراكُ الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في التصميم العام من البداية والعملُ مع هيئات الصناعة والهيئات المهنية من أجل تحقيق هذه الغاية. فعلى سبيل المثال، عملت الهيئة الوطنية للإعاقة في أيرلندا مؤخرا مع مؤسسة مصرفية كبرى لتشجيعها على التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم بشأن تصميم خدماتها المقدمة عبر الإنترنت، بغية توسيع نطاق تغطية هذه الخدمات وتحسين مشاركة العملاء. وتعمل الهيئة الوطنية للإعاقة أيضا على ضمان التطوير المهني المستمر في مجال التصميم العام للعاملين في قطاع التكنولوجيا، حيث تشكل ندرة الخبراء في قطاع التكنولوجيا الواعين بمعايير إمكانية الوصول التحديَ الرئيسي في السعي إلى نشر التصميم العام للخدمات العامة.

٥٢ - **السيدة فاتينو أوتومابو** (ساموا): قالت إن ساموا واصلت، من خلال منظمتها الوطنية للدعوة، الضغطَ من أجل كفالة مشاركة

الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم إنتاج التكنولوجيا وتنفيذه ورصده وتقييمه. وتتوفر لدى جامعة جنوب المحيط الهادئ قدرات تمكّنها من توفير التكنولوجيا اللازمة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة. غير أن تمويل إنتاج التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة يمثل تحديا لبلدان منطقة المحيط الهادئ، بالنظر إلى مواردها المحدودة. ولذلك، يُرجى من الدول الأطراف أن تقدم الدعم لتحقيق إمكانية وصول الجميع وتوفير التكنولوجيا الشاملة للجميع في المنطقة، لضمان توافر الموارد اللازمة لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وحرياتهم الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين.

٥٣ - **السيدة ملاكار** (سلوفينيا): قالت إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة للغاية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، لأنها تتيح فرصاً لزيادة إمكانية الوصول وتقليل الحواجز وتعزيز الإدماج. ولذلك ينبغي أن يولي المجتمع مزيدا من الاهتمام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة ولمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على اكتساب المهارات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة. وذكرت في هذا السياق أن تنفيذ مشروع لتحسين حياة الأشخاص الذين يعانون من شتى أنواع الإعاقة بدأ في سلوفينيا باستخدام تكنولوجيات متقدمة لتسهيل استخدامهم للنقل المتعدد الوسائط.

٥٤ - وأضافت قائلة إن معهد التأهيل الجامعي أطلق مشروعا تُستخدم فيه التكنولوجيات والحلول المساعِدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على أقصى قدر من الاستقلالية الوظيفية والسلامة في البيئة المنزلية. ويتمثل الهدف من وراء ذلك أيضا في تمكين البحث والتطوير في مجالات إمكانية الوصول الإلكترونية، والإدماج الإلكتروني، والتكنولوجيات المساعِدة، والعيش في بيئة مساعِدة، وشبكة الإنترنت، والذكاء المحيطي، وهندسة إعادة التأهيل.

٥٥ - **السيدة أكرم** (المراقبة عن برنامج تبادل المواهب الخاصة): قالت إن الدول التزمت في خطة عام ٢٠٣٠ بكفالة إدماج من تخلفوا عن الركب وبالحد من مخاطر تعرضهم لصدمات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتوفر الاتفاقية الإطار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال نهج قائم على الحقوق. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك فجوة هائلة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ ورصد الإدماج والتمكين والمساواة في عالم متغير.

٥٦ - وأضافت قائلة إن الحواجز التي تقف حاليا في وجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعني حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتتضرر منها النساء والفتيات على وجه خاص. ورأت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أمراكماليا بالنسبة لغير المعوقين، لكنها تعد من الضرورات بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما بالنسبة للشباب منهم وفي سياق التعليم. وأكدت على ضرورة توفير مزيد من البيانات المصنفة عن الإعاقة من أجل إطلاع واضعي السياسات على الصعيد الوطني على الثغرات والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل تمكينهم من رصد إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الاتفاقية. وشددت على أن وضع السياسات غير كاف؛ وعلى أن تنفيذها الفعلي هو ما يتسم بأهمية حاسمة. وقالت إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز شمول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع يجب أن تحصل على تمويل كاف. ومن المهم أيضا إسماع صوت الأشخاص ذوي الإعاقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقالت إنه من أجل ضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ الاتفاقية، من الضروري الالتزام بتحقيق العدالة في مجال التنمية.

٥٧ - **السيد زاوُو غيبسون** (المراقب عن المؤسسة الوطنية لمسنيّ ليبريا وعن الرابطة المتحدة للمكفوفين في ليبريا): قال إن ليبريا تواجه تحديات خطيرة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات. وأضاف أن المنظمتين اللتين يمثلهما بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لتطوير برامج تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة في بلده من البدء في إحراز التقدم الذي تحقق بالفعل في بلدان أخرى. وقال إن ليبريا لا تزال متخلفة عن الركب في هذا العالم المتغير، وقد تفاقم هذا الوضع من جراء آثار الحرب الأهلية.

٥٨ - **البارونة بوسكومب** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومة بلدها تقدر التكنولوجيا المساعِدة باعتبارها أداة تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالعيش في استقلالية وبالتمتع بالمساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية والمهنية. ولذلك استثمرت في خطتها ”للوصول إلى العمل“ وفي بدلات الطلاب المعوقين. وقد ساعدت هذه الخطط في إيجاد سوق للتكنولوجيا المساعِدة، من خلال خلق الطلب عليها. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تدعم أيضا الابتكار والتكنولوجيا في مجالات مثل الصحة الرقمية. وتعود هذه التدابير على المملكة المتحدة بفوائد اقتصادية، حيث تؤدي إلى تطوير الخبرة البحثية، ونقل الأبحاث إلى السوق، وبناء سوق استهلاكي. ورأت أن من المهم العملَ معا وتبادل المعارف بشأن تطوير التكنولوجيا المساعِدة، من

أجل تحقيق الأهداف المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وقالت إن المملكة المتحدة كانت من الشركاء المؤسسين للشراكة العالمية للتكنولوجيا المساعدة (ATscale)، وهي شراكة بالغة الأهمية تهدف إلى تزويد ٥٠٠ مليون شخص إضافي بالتكنولوجيا المساعِدة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٩ - **السيد سيني** (مالطة): قال إن حكومة بلده تقدم مجموعة من الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التمويل المدعوم للأجهزة المساعِدة مثل أجهزة تقوية السمع والكراسي المتحركة ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُبذل جهود في بلده حاليا لزيادة توافر التكنولوجيا المساعِدة، بسبل منها التدريب على استخدام الأجهزة المساعِدة ووضع توصيات بشأن الأجهزة الأكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتعاون مالطة أيضا مع الاتحاد الدولي للاتصالات لتنظيم مؤتمر تيسير الوصول في أوروبا (Accessible Europe) الذي سينعقد في مالطا في وقت لاحق من عام ٢٠١٩ وسيتناول عددا من القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٠ - **السيد سيلادا بيريز** (إسبانيا): قال إن إجراءاتٍ مختلفة اتُّخذت في بلده لتعزيز تسخير التكنولوجيا لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سُن قانون في عام ٢٠١٠ يلزم القنوات التلفزيونية الحكومية بتوفير عرض نصي لنسبة عالية من المحتوى الذي تبثه وبترجمتها إلى لغة الإشارة. ومع ذلك، هناك مشاكل تتعلق بنوعية العروض النصية والترجمات بلغة الإشارة، وكذلك بالموضوعات والأوقات التي يتم فيها بث المحتوى الذي يَسْهُل على ذوي الإعاقة الوصول إليه. فعلى سبيل المثال، لا يجري دائما تسهيل الوصول إلى المضمون الثقافي. ولذلك، فإن حكومة بلده تجري حاليا استعراضا لذلك القانون. وفي العام الماضي، صدر مرسوم ملكي بشأن إمكانية الوصول إلى مواقع القطاع العام على الإنترنت وإلى تطبيقاته النقالة، استكمالا للجهود التي تبذل لتنظيم إمكانية الوصول في القطاع الخاص.

٦١ - ورأى أن رصد الامتثال لقواعد إمكانية الوصول والمعاقبة على عدم الامتثال لها أمر مهم للغاية أيضا. وقال إن لدى حكومة بلده مكتباً لتلقي الشكاوى من جميع الأشخاص الذين انتُهكت حقوقهم بسبب إعاقتهم، كما أن لديها آلية للمعاقبة على عدم الامتثال. وقد أبلغ المكتب بأن ٩٠ في المائة من الشكاوى المقدمة تتعلق بعدم توافر إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا.

٦٢ - **السيدة مانومبي – نكوبي** (ناميبيا): قالت إن التكنولوجيا والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غاية الأهمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا العالم المتغير. وتعمل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية على وضع سياسةٍ رقمية شاملة وإطارٍ استراتيجي لتوجيه العمليات الرقمية في ناميبيا والحفاظ على الزخم الحالي نحو الرقمنة. وعلاوة على ذلك، هناك خطط لدفع الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام نحو تطوير مجموعة من المنتجات والخدمات. وقد أدت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لوزارة التعليم والفنون والثقافة دورا استشاريا حاسما في شراء التكنولوجيا للأطفال ذوي الإعاقة وفي توفير ضمان الجودة والدعم للمدارس في ناميبيا.

٦٣ - **السيد بونتان** (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قال إن اللجنة تدرك مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يسهل الوصول إليها، بما في ذلك التكنولوجيات المساعِدة. فقد شرحت اللجنة، في تعليقها العام رقم ٢ (٢٠١٤)، الكيفية التي يمكن بها تحقيق إمكانية الوصول، وتبنّت مفهومَ التصميم العام واستخدامَ التكنولوجيا المساعِدة القائمة على المعايير المعترف بها دوليا، ودعت الحكومات إلى استخدام سياسات وتشريعات المشتريات العمومية لتشجيع وتعزيز جهود تحقيق مزيد من إمكانية الوصول. غير أن العديد من الدول الأطراف لا تتوفر لديها حتى الآن معايير معترف بها لإمكانية الوصول، والدول التي تتوفر لديها هذه المعايير لا تتخذ غالبا تدابير عقابية في حالة عدم الامتثال لها. وغالبا ما لا تتوافق المعايير الوطنية لإمكانية الوصول مع نظيراتها المعترف بها دوليا، لا سيما في مجال إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يؤدي إلى مشاكل على صعيد قابلية التشغيل البيني في جميع أنحاء العالم. وقال إن الدول الأطراف ينبغي أن تكثف جهودها من خلال اتخاذ تدابير قانونية وإدارية تضمن التطبيق الفعّال للحوافز على الامتثال لتيسير الوصول وللعقوبات المفروضة على الجهات التي لا تمتثل لهذا التيسير.

٦٤ - **السيد فيلاسكيز** (المراقب عن منظمة Vision Australia): قال إنه من المهم تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على شهادات علمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأفاد بأنه تمكن من دراسة الهندسة الكهربائية رغم معاناته من الإعاقة البصرية، وأبدى أسفه من حصول عدد قليل جدا من الأشخاص ذوي الإعاقات على شهادات مماثلة. وقال إن الأشخاص من

ذوي التجربة المعاشة ينبغي أن يشاركوا في تصميم تكنولوجيا يمكن الوصول إليها وتعود بالنفع ليس فقط على الأشخاص ذوي الإعاقة، بل وعلى المجتمع عموما. وقال إن من المهم جعلَ التكنولوجيا التي يمكن الوصول إليها ميسورة التكلفة، وخاصة المنتجات المتخصصة التي تقتصر فوائدها على الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٥ - **السيدة ناراسيمان** (الزميلة في مجال السياسات في مؤسسة LIRNEasia، وكبيرة الزملاء ومديرة البرامج في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة): قالت إن من الضروري العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على ضمان أن تصبح إمكانيةُ الوصول والتصميمُ العام متجذرين في جميع القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة والتمويل والاتصالات. فهؤلاء الأشخاص يمكن أن يساعدوا في توجيه عمليات وضع السياسات وتنفيذها. ويجب أن يُكفَل في هذا الصدد توفير الموارد والقدرات الكافية. وعلى الرغم من وجود حلول عالمية، يتعين أيضا تحديد الحلول المناسبة لكل بلد. وينبغي أن ينضم جميع الدول الأطراف في أقرب وقت ممكن إلى ”معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات“، وذلك لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستمتاع بقراءة كتب يسهل عليهم الاطلاع عليها.

٦٦ - **السيد ثرستون** (نائب الرئيس لشؤون الاستراتيجية والتنمية على الصعيد العالمي في المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة): أشار إلى أن منظمته وضعت أداة لتقييم كيفية استخدام المدن للبيانات والتكنولوجيا من أجل سد الفجوة الرقمية، وشجع الدول الأعضاء على استخدامها. وذكر أن هناك نقصا في البيانات المصنفة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم، وأشار إلى أن البيانات الموجودة لا تُستخدم على نحو فعال. وفيما يتعلق بالتعاون الحكومي الدولي، رأى أن من الضروري تبادل الممارسات الجيدة على نحو أكثر انتظاما. واعتبر أن أفضل الممارسات التي حددتها الرابطة الدولية للمهنيين في مجال إمكانية الوصول قد تكون مفيدة للدول الأطراف.

٦٧ - **السيدة بلاسينسيا بوريرو** (الخبيرة الأقدم في الوحدة المعنية بالإعاقة والإدماج في المفوضية الأوروبية): قالت إن التشريع قادر على إحداث تحول. وينبغي أن توضع قواعد تحدد بوضوح شديد الالتزامات والحقوق. وهناك موارد ونماذج في جميع أنحاء العالم يمكن استخدامها عند صياغة مثل هذا التشريع. وينبغي أن تتضافر الجهود الدولية لوضع معايير تكون متاحة للجمهور وتحتوي على تفاصيل حول كيفية تحقيق إمكانية الوصول. ويتعين تعزيز قدرات المهنيين في القطاعين العام والخاص من خلال التدريب، لضمان تحقيق إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنفاذها. ويجب أيضا تدريب المستخدمين على استخدام جميع الخاصيات المدمجة في المنتجات والخدمات. ويتعين كفالة الاستثمار بشكل متواصل في البحث والتكنولوجيا من أجل الحفاظ على إمكانية الوصول وبدء العمل بمتطلبات إمكانية الوصول في مجالات جديدة.

٦٨ - **السيدة ماتسينين** (المستشارة المعنية بإدماج منظور الإعاقة بوزارة خارجية فنلندا): تكلمت عن طريق وصلة فيديو، فقالت إن من المهم عدم إغفال الطبقات المتعددة التي تتكون منها هويات الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي التصدي للتمييز المتعدد الأبعاد ومعالجة مسألة وصول النساء ذوات الإعاقة إلى التكنولوجيا، في ضوء القضايا الجنسانية في مختلف البلدان والثقافات. ويشكل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير التكنولوجيا أمرا بالغ الأهمية من أجل ضمان وصولهم إلى الخدمات. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب اتخاذ خطوات تسهّل على الأشخاص ذوي الإعاقة أن يدرسوا التكنولوجيا والتصميم وأن يصبحوا محترفين في المجالات ذات الصلة. وفيما يتعلق بالبيانات، ينبغي أن تكون هناك أنظمة على الصعيدين الوطني والدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.